فاعلية وحدة مقترحة قائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية

د/ فرج عبده فرج أحمد

مدير إدارة المتابعة بإدارة بنها التعليمية

مستخلص

استهدف البحث الحالي قياس مدى فاعلية وحدة مقترحة قائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية مضمنة بمنهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية ،ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج الشبه تجريبي ،الذي تضمنت اجراءاته اعداد بعض الأدوات البحثية كقائمة بأهم أبعاد ومجالات الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية ، بالاضافة الى اعداد اختبار في الثقافة القانونية متعدد الأجزاء والأبعاد وهي ؛معرفي – مهاري – أخلاقي – اتخاذ قرار ،و قد تم تطبيق تلك الأدوات على عينة البحث والمتمثلة في : عينة عشوائية من طلاب المرحلة الثانوية ،من طلاب الصف الأول الثانوي وقوامها(30) طالب من الرملة الثانوية التابعة لادارة بنها التعليمة بمحافظة القليوبية مقر سكن الباحث .وقد قام الباحث باختيار تصميم تجريبي ذات المجموعة الواحدة وقوامها (30) طالب، يتم فيه تطبيق أدوات البحث سالفة الذكر قبلياً و بعدياً يتخلل ذلك تقديم المعالجة على عينة البحث والمتمثلة في الوحدة المقترحة ،و بعد عملية التطبيق يتم رصد البيانات الناتجة عن هذا التطبيق ، وباستخدام برنامج الرزم الاحصائية spss المحوسب ، وذلك لاستخراج نتائج البحث ،التي أشارت الى ؛خلو مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات من أبعاد ومجالات الثقافة القانونية ،كما أشارت إلى ؛ فاعلية وحدة مقترحة قائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية مضمنة بمنهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

الكلمات المفتاحية: التعلم الذاتي ، التربية القانونية، الثقافة القانونية ، الجرائم المعلوماتية ، طلاب المرحلة الثانوية

The effectiveness of a suggested unit based on self-learning in legal education is included in the computer curriculum and information technology to develop the legal culture related with information crimes among secondary school students

Dr. / Farag Abdo Farag Ahmed

Director of Follow-up Department at Benha Educational Administration

Abstract

The current research aimed to measure the effectiveness of a suggested unit based on self-learning in legal education, including the computer and information technology curriculum for the development of the legal culture related with information crimes among high school students. To achieve this objective, the researcher used the descriptive approach and the semi- As a list of the most important dimensions and areas of legal culture related with information crimes, in addition to the preparation of a test in the legal culture of multiple parts and dimensions, namely; cognitive - moral - moral - decision - making, has been applied As tools and research sample of: a random sample of high school students, from the first grade students of secondary and strength (30) students from secondary Ramla Administration of the instruction of Banha governorate headquarters researcher housing. The researcher selected an experimental design of the same group of 30 students in which the research tools mentioned above are applied in the form of

the suggested unit. After the application process, the data resulting from this application is monitored. The program of statistical packages, to extract the results of the research, which referred to the effectiveness of a suggested unit based on self-learning in legal education, including the computer curriculum and information technology to develop the legal culture related with information crimes among high school students.

Keys words

Self learning ،Legal education ،Legal culture ،Information crimes ،secondary school students

المقدمة والاحساس بالمشكلة:

إن النمو والتطور الهائل في الوسائل التكنولوجية التي غزت الكون بأسره ،جعل منها ظاهرة كونية ،وخاصة فيما يصاحبها من ميزات هائلة في جميع مناحي الحياة ومناشطها.

وفي عصر تتلاشى فيه الحدود الجغرافية ،وفي ظل ثورة علمية وتكنولوجية واسعة وعالم رقمي تغيرت فيه مفاهيم وأساليب الحياة ،وازدادت مخاطر الأمن والخصوصية والهجمات الالكترونية ،مع ارتكاب العديد من الجرائم التي ترتبط بها ،وقد تزايدت هذه الجرائم في السنوات الأخيرة بكثرة وبصورة أدت إلى بزوغ فجر ظاهرة اجرامية جديدة ،تعرف بالاجرام المعلوماتي ،والتي أصبحت واقعاً له تداعياته السلبية من جراء الخسائر التي سببتها الجريمة المعلوماتية.

ان مفهوم الجريمة المعلوماتية نشأ وتطور ،ولا يزال في تطور تبعاً لتطور التكنولوجيا ،ولذلك تعددت تعريفات الجريمة المعلوماتية والتي نتخير منها أنها : "هي أية جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو داخل نظام حاسوبي ،والجريمة تلك تشمل من الناحية المبدئية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة الكترونية".(مختارية بوزيدي،2017،10)*

ولم تسلم أي من فئات المجتمع من الوقوع في براثن هذا النوع من الجرائم ،التي استحدثت في عصرنا الحالي ،ولا سيما فئة من أهم فئات المجتمع ألا وهي فئة المراهقين والمتمثلة في طلاب المرحلة الثانوية ،وهي من أكثر الفئات استخداماً للتكنولوجيا ،ومنها شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

وفي هذا الاطار أكدت بعض الدراسات على عدم وعي طلاب المرحلة الثانوية عند تعاملهم مع الوسائل التكنولوجية وخاصة شبكة المعلومات الدولية الانترنت،ومنها ودراسة (Thomas baily, 2003), ودراسة (Brown sherri,2005)،و دراسة(فرج عبده فرج،2017) ،وذلك مما أدى إلى بعض التجاوزات وخرق القوانين ،وهذا ما يؤدي إلى نوعاً جديداً من الجرائم وهي الجرائم المعلوماتية.

***يتبع الباحث نظام التوثيق التالي: (اسم المؤلف،سنة النشر،رقم الصفحة)**

إن بعض التجاوزات وخرق القوانين من قبل طلاب المرحلة الثانوية عند تعاملهم مع التكنولوجيا ، ومنها شبكة المعلومات الدولية الانترنت ،والتي توقعهم في الجرائم المعلوماتية، قد نرجع ذلك إلى بعض الأسباب منها غياب الثقافة القانونية لدى هؤلاء الطلاب.

ولقد أكدت بعض الدراسات والبحوث السابقة على أهمية الثقافة القانونية لمستخدمي التكنولوجيا والانترنت، وخاصة طلاب المرحلة الثانوية لحمايتهم من الوقوع في براثن الجرائم المعلوماتية ، ومن هذه الدراسات ؛ دراسة(علي ابراهيم حسن،2009)،ودراسة(محمد السيد محمد،2011) ،ودراسة (عائض بن سلطان،2012).

وتعني الثقافة القانونية "أحد الروافد المهمة التي تقوي شخصية الانسان ، وتجعل منه أداة قادرة على مواجهة الحياة بدون جهل".(علاء الين محمود،2012،60)

ويؤكد بكر عبد الفتاح (2012،32) على أهمية الثقافة القانونية في حياة الفرد ،حيث إنها تساهم في جعل الأفراد يحرصون على التمسك بالقواعد القانونية ،وتوفير بيئة خالية من الجرائم ،مع حماية الأفراد من كافة أنواع العنف عن طريق نشر القوانين في المجتمع ،كما أنها تحمي الحقوق الخاصة لهؤلاء الأفراد وبخاصة طلاب المراحل التعليمية المختلفة.

وبالتالي يحتاج المجتمع لنشر الثقافة القانونية بين أفراد مجتمعه ، ولا سيما طلاب المراحل التعليمية المختلفة ومنها ؛طلاب المرحلة الثانوية ،حتى يكونوا مواطنين صالحين، ومن وسائل نشر هذا النوع من الثقافة بين طلاب المرحلة الثانوية ،يأتي من خلال تضمين مفردات الثقافة القانونية بالمناهج التعليمية في المراحل التعليمية المختلفة.

ولقد أكدت بعض الدراسات على أهمية تضمين الثقافة القانونية في مناهج التعليم وبخاصة في المرحلة الثانوية ، ومنها مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،ومن هذه الدراسات؛ دراسة كل من (مبارك بن ناصر الهاجري،2010) ،ودراسة (لبنى مخلد عطا الله،2013) ، ودراسة (منى محمد الحرون،2013).

وقد أوصت بعض المؤتمرات في الثقافة القانونية الى ضرورة رفع درجة الثقافة القانونية نحو تكنولوجيا المعلومات والجرائم المعلوماتية لدى طلاب المراحل الدراسية المختلفة ، مع ضرورة تضمين مقرر في الثقافة القانونية بمناهج التعليم بجميع المراحل الدراسية ، ومن هذه المؤتمرات (المؤتمر العربي الأول،2013) ، و(الملتقى الدولي للثقافة القانونية،2014) ، و(المؤتمر الثقافي القانوني الأول،2018) .

كما أثبتت بعض الدراسات والبحوث السابقة التدني الواضح في مستوى الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية ،ومن هذه الدراسات ، دراسة كل من (عيد عبد الغني الديب،2008) ، ودراسة (محمد السيد محمد،2011).

ومن خلال نتائج تحليل المحتوى لكتب مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية التي أجراها الباحث، تم التأكيد على خلو تلك المناهج من مفردات الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية .

وقد قام الباحث باجراء دراسة استطلاعية ؛ للوقوف على مدى تمكن طلاب المرحلة الثانوية من الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية، وذلك عن طريق طرح سؤال مفتوح ونصه : قل ما تعرفه عن الجرائم القانونية الناجمة عن التعامل مع شبكة المعلومات الدولية الانترنت، وكيفية التعامل القانوني مع مرتكبيها؟، وتبين من استجابات هؤلاء الطلاب أن 80% منهم ثقافتهم القانونية متدنية في هذا المجال.

وانطلاقاً مما أكدت عليه البحوث والدراسات السابقة من وجود تدني في مستوى الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية ،و ما أكدت عليه نتائج تحليل محتوى كتب الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية من خلو تلك المناهج من الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية.

بالتالي كان لزاماً على مؤسسات التعليم الثانوي ، وما يمسها الآن من تطوير شامل من قبل الدولة متمثلة في استخدام مصادر تعلم متعددة عن طريق التكنولوجيا (التابلت) كأحد أشكال التعلم الذاتي ، أن تعكس مقرراتها وبرامجها

وأنشطتها موضوع الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية للمرحلة الثانوية.

ومن بين هذه البرامج والأنشطة والمقررات التي من المنتظر أن تحقق أهدافها الثقافة القانونية، هو وجود وحدة مقترحة تعرف بالتربية القانونية التي يجب تضمينها بمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية.

كما تعرف التربية القانونية على أنها" هي تزويد المتعلم بخبرات تعليمية منظمة ،والتي تشمل اكساب المتعلمين المعلومات والمهارات والاتجاهات ذات العلاقة بالقانونية العملية والنظام القانوني والمبادئ والقيم التي يقوم عليها القانون. (Nessel,2002,12)

وبالتالي تهدف التربية القانونية إلى اكساب الطلاب بصفة عامة وطلاب المرحلة الثانوية بصفة خاصة الثقافة القانونية المناسبة لطبيعة كل مرحلة تعليمية ، وطبيعة الموضوعات التي تتناولها الثقافة القانونية.
وبالتالي أصبحت التربية القانونية مطلباً مهماً في السياسة التعليمية لأي دولة تسعى للاستقرار ، وهنا سعت الكثير من الدول إلى إعداد برامج تعليمية مستقلة حول الثقافة القانونية ،والتربية القانونية ،أو تضمينها في المناهج التعليمية المختلفة. (حنان علي ناصر،2017،4)
كما يؤكد عبد المعطي رمضان (2014) على ضرورة تضمين التربية القانونية في المراحل الدراسية المختلفة من مرحلة رياض الأطفال إلى المرحلة الثانوية.
أما لبنى مخلد عطاالله (2013) توصي بضرورة ايجاد مناهج تعليمية في بعض المراحل الدراسية التي تتعلق بالتربية القانونية وبشكل مبسط.

وبالرغم من أهمية التربية القانونية وخاصة لطلاب المرحلة الثانوية ،وبالرغم ما أكدت عليه البحوث والدراسات السابقة على ضرورة تضمين التربية القانونية في مناهج المرحلة الثانوية ،ولا سيما مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،لا يوجد مناهج أو برامج في مرحلة التعليم الثانوي ،ومنها مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التربية القانونية ،التي

تهدف إلى اكساب طلاب المرحلة الثانوية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية.

ولذلك دعت الحاجة إلى ضرورة اجراء دراسة تهدف إلى إعداد وحدة مقترحة قائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية مضمنة بمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمرحلة الثانوية ،لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى هؤلاء الطلاب.

مشكلة وأسئلة البحث :

تحددت مشكلة البحث الحالي في تدني مستوى الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

وفي اطار التصدي لهذه المشكلة يحاول البحث الحالي الاجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما أهم مجالات وأبعاد الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية التي يجب تنميتها لدى طالب المرحلة الثانوية ؟

2-ما مدى توافر هذه الأبعاد وتلك المجالات في محتوى مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية ؟

3-ما الوحدة المقترحة القائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية الواجب تضمينها بمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

4-ما فاعلية الوحدة المقترحة القائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية الواجب تضمينها بمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

-5

أهداف البحث:

هدف البحث الحالي الى تحديد مدى فاعلية الوحدة المقترحة القائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية الواجب تضمينها بمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالى على الحدود التالية :

- الوحدة المقترحة مضمنة بمنهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصف الأول الثانوي.

- عينة من طلاب الصف الأول الثانوي بمدرسة الرملة الثانوية المشتركة ،بإدارة بنها التعليمية بمحافظة القليوبية، لبداية تطوير المرحلة الثانوية والتعامل المستمر مع مصادر التعلم من خلال استخدام التابلت.

- يتم التطبيق في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2020/2019 .

- يتم الحكم على الجرائم المعلوماتية وفق قانون مكافحة جرائم الانترنت الصادر في مصر في 2019/10/23، ويلتزم الباحث بنصوص ومواد هذا القانون وخاصة في اعداد اختبار الثقافة القانونية ،وفي الوحدة المقترحة في التربية القانونية، لأن هذا القانون مختص بالدولة مكان اجراء البحث.

- اعداد الوحدة المقترحة على شكل موديولات تعليمية (وحدات تعلمية صغيرة) ،كأحد أشكال التعلم الذاتي ، لأنها متضمنة لبعض الأنشطة الذاتية واعتمادها على مصادر تعلم متعددة ، وأساليب تقويم متنوعة ومختلفة ،مع وضع حد اتقان معين لا يقل عنها الطالب للاستمرار في دراسة كل موديول.

- الجرائم المعلوماتية المنصوص عليها في القانون المصري لمكافحة جرائم الانترنت،والتي تتفق مع واقع المجتمع المصري.

ولن يتعدى البحث الحالي حدوده واجراءاته الميدانية ، وحدود عينته ، ومن ثم فإن ما يتم التوصل إليه من نتائج في هذا البحث لن تتعدى تلك الحدود.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالى فيما يمكن أن يسهم به فى الآتى :

1- يقدم هذا البحث نموذجاً يحتذى به في بناء مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية في ظل الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية.

2- لفت نظر المسؤلين بالدولة لنشر الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لطلاب المرحلة الثانوية.

3- توجيه عناية معلمي وموجهي الحاسب الآلي بأهمية التركيز على الشق القانوني أثناء تدريس مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لطلاب المرحلة الثانوية.

4- توجيه اهتمام أولياء الأمور لأهمية التربية القانونية في تنشئة أبناءهم عند التعامل مع التكنولوجيا وبخاصة شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

5- توجيه عناية المسؤولين بالدولة بتفعيل القانون نحو الخارجين عنه أثناء التعامل مع التكنولوجيا وبخاصة شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

6- يوجه نظر مسؤولي اعداد مناهج المرحلة الثانوية بصفة عامة إلى مجالات وأبعاد الثقافة القانونية.

أدوات البحث:

اعتمدت اجراءات البحث الحالي على الأدوات التالية :

1- قائمة بأهم مجالات وأبعاد الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية التي يجب تنميتها لدى طلاب المرحلة الثانوية.

2- أداة لتحليل محتوى مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوضيح مدى تضمنها لمجالات وأبعاد الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية.

3- اختبار في الثقافة القانونية متعدد الأبعاد والمجالات : لقياس مدى تمكن طلاب المرحلة الثانوية من مجالات وأبعاد الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية.

عينة البحث:

تم اختيار عينة البحث الحالي من : عينة عشوائية من طلاب المرحلة الثانوية بمدرسة الرملة الثانوية المشتركة التابعة لإدارة بنها التعليمية بمحافظة القليوبية ، و بلغ قوام عينة البحث (30) طالب من طلاب الصف الأول الثانوي ،وقد تمت طريقة الاختيار عشوائياً عن طريق الحصول على كشوف قيد طلاب الصف

الأول الثانوي بمعرفة ادارة المدرس ،وبدأ الاختيار من الطالب رقم 2 ،ثم يتوالى الاختيار للأرقام الزوجية حتى تنتهي العينة عند (30) طالب. .

منطلقات البحث :

ينطلق البحث الحالي من المنطلقات التالية:

- الشق القانوني المرتبط بالتعامل مع التكنولوجيا أمراً في منتهى الأهمية لطلاب المرحلة الثانوية.

- طلاب المرحلة الثانوية من أكثر الفئات استخداماً للتكنولوجيا.

- طلاب المرحلة الثانوية من المراحل العمرية الشائكة والخطيرة في عمر الإنسان (مرحلة المراهقة)، والتي تتسم بعدم الاستقرار الفكري والنفسي ، وحب الاطلاع.

- يوجد نوعاً من الجهل بالقوانين لدى الكثيرين من فئات المجتمع وخاصة طلاب المرحلة الثانوية في كثير من جوانب الحياة وأنشطتها ،ومنها قانون الجرائم المعلوماتية.

- أصبح التعامل مع التكنولوجيا ولا سيما شبكة المعلومات الدولية الانترنت حتمية لاخيار في هذا العصر.

– المرحلة الثانوية هي أكثر المراحل التعليمية استهدافاً للتطوير من قبل الدولة متمثلة في وزير التربية والتعليم باستخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم متمثلة في في جهاز الكمبيوتر اللوحي (التابلت) وما يخزن عليه من مصادر تعلم متعددة محلية واقليمية ودولية.

تحديد مصطلحات البحث :

يلتزم الباحث فى بحثه بالتعريفات الاجرائية التالية لمصطلحات بحثه :

1- التربية القانونية : Legal Education

هي تزويد طلاب المرحلة الثانوية بالمعلومات القانونية والمبادئ والقيم والاتجاهات ذات العلاقة بالقانون المرتبط بالجرائم المعلوماتية بمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية لتجنب الوقوع في هذا النوع من الجرائم.

2- الثقافة القانونية :Legal Culture

هي اكساب طلاب المرحلة الثانوية مجموعة من المعارف والقيم والبيانات حول الموضوعات والاجراءات والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تطبيق المواد والنصوص القانونيه المرتبطة بالجرائم المعلوماتية بمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية لتجنب الوقوع في مثل هذا النوع من الجرائم.

3- الجرائم المعلوماتية:Information Crimes

هي كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به متعلق بنظام الحاسب الآلي أو شبكة المعلومات الدولية الانترنت يقوم به طالب المرحلة الثانوية.

4- التعلم الذاتي:Self-learning

يعني أنّ متعلّم المرحلة الثانوية هو محور العمليّة التعليميّة، إضافةً إلى سعيه لتعليم نفسِه بنفسه في الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية، من خلال اختيار طريقة الدراسة والتقدّم فيها وِفقاً لسرعته وقدراته الذاتيّة، أثناء دراسته للوحدة المقترحة في التربية القانونية.

فرض البحث:

بعد الاطلاع على البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث توصل الباحث الى الفرض التالي :

يوجد فرق دال احصائياً بين متوسطي درجات طلاب المرحلة الثانوية مجموعة(عينة) البحث بين التطبيق القبلي والبعدي في اختبار الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لصالح التطبيق البعدي عند مستوى دلالة 0,05.

ثانيا : أدبيات البحث

1- التربية القانونية: Legal Education:

تعتبر التربية القانونية من المجالات المعرفية التي قد تفرض نفسها على مستجدات هذا العصر،لما يتسم به العديد من التجاوزات والانحرافات والانتهاكات القانونية ،وخاصة من صغار السن ،الذين يجهلون القانون مما يوقعهم في مثل

هذه التجاوزات ، وبالتالي سيتم التعرض لهذا المصطلح من جوانب عدة ومنها الآتي:

أ- تعريف التربية القانونية:

لقد تعددت تعريفات التربية القانونية بتعدد تعريفات شقي المصطلح وهما مصطلح التربية ،ومصطلح القانون ،ومن هذه التعريفات الآتي:

يعرفها حوبة عبد القادر (14،2010) على أنها :"هي البناء العقلي للإنسان بما يتوافق مع الأخلاق السامية التي انتجت القانون ووضعت القواعد القانونية ،بحيث تؤسس لاحترامه كونه أخلاقاً سامية ،وليس قواعد وضوابط فقط".

أو تعرف على أنها : "تزويد المتعلمين بالمعلومات والمهارات والاتجاهات ذات العلاقة بالقانونية العملية والنظام القانوني والمبادئ والقيم التي يقوم عليها القانون". (Moswela,2008,97)

أو هي "تزويد المتعلم بالخبرات التعليمية المنظمة ،والتي تشمل اكساب المتعلمين المعلومات والمهارات والاتجاهات ،بحيث يجعل المتعلم يستجيب بفاعلية إزاء القضايا القانونية في المجتمع". (Susan,2010,33)

كما تعرف على انها:" برامج مصممة لمساعدة الطلاب للحصول على المعلومات والمهارات القانونية اللازمة للمشاركة الفعالة في المؤسسات القانونية".(سلمى فضل، 2004، 22)

ويضيف أحمد اللقاني،وعلي الجمل (42،1990) بأن التربية القانونية هي "تقديم قدراً من المعلومات والمهارات والاتجاهات للطلاب في مجال القانون يساعدهم على فهم النصوص والقواعد القانونية ،وعلى أن يسلكوا سلوكاً ايجابياً تجاه المواقف والمشكلات التي تواجههم والمشاركة الفاعلة في كل من القضايا والمشكلات التي تحدث في المجتمع".

أو هي"تزويد الطلبة بالمعارف والمهارات والاتجاهات والثقافة القانونية ،لزيادة وعيهم بالقوانين والتشريعات المعمول بها ،وتسعى إلى اكساب

الطلبة معارف ومبادئ وقوانين وأنظمة ومصطلحات قانونية ،وعمليات ذهنية مرتبطة بها،والتحلي بالبعد الانفعالي الوجداني الذي يوجه السلوك بطريقة متكاملة مع الجانب المعرفي ،والسلوك الذي يتطلب ما تم تعلمه من معرفة ،وما تم اكتسابه من قيم واتجاهات".

(نجاة عرفة،2009،32)

وتعرفها (حنان علي ناصر،2017،27) على أنها"عملية تعليمية يتم من خلالها تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات المتصلة بالقوانين والتشريعات والنظم الشرعية والمبادئ والأسس التي يقوم عليها".

ب- أهمية التربية القانونية:

للتربية القانونية أهمية كبرى في بناء الدولة ،ولذلك من الواجب أن نوليها الإهتمام الكافي والجاد ،حيث إن التربية القانونية هي اللبنة الأولى في بناء أي مجتمع يسير بركب التحديث والتطوير ،كما تأتي أهمية التربية القانونية لأنها تنطلق من كل مناحي الحياة.

كما أن التربية القانونية تعمل على تنمية فكر الطالب ، وتنظم سلوكه ،لكي يعرف القانون ويحترمه ،ويكفي تطبيق القانون واحترامه من الجميع ،وبالتأكيد سيبدأ ذلك من الصغار أولى ،وبالتالي التربية القانونية هي مسؤلة مسؤلية مشتركة مع الآخرين في احترام القانون وثقافة المجتمع. https://www.moalem.net

فالتربية القانونية تعطي للفرد ذخيرة في كيفية معرفة حقوقه وواجباته ،وكيف يؤدي واجبه الوطني كفرد في المجتمع ،ويدافع عن حقوقه في حالة انتهاكها ،وبالتالي أصبحت التربية القانونية ضرورة حياتية ملحة للمواطنين. http://www.dorar-aliraq.net

وللتربية القانونية دور في اكساب الطلاب أهم المعارف، وخاصة وأن مفاهيم المواطنة والانتماء والالتزام المجتمعي قد تعرضت لخطر كبير نتيجة للتطور التكنولوجي في مجال الانترنت ،وسيطرة العولمة على مجالات الحياة ،فيجب توعيته بحقوقه والتزاماته المدونه في متن القوانين والأنظمة ،ومحو أميته القانونية ليتمكن من الاستماع للآخرين ، وحل مشكلاته بعيداً عن العنف. (Priester,Jones&Christian,2008,4)

وتضيف حنان علي ناصر (2017،2) بأن التربية القانونية تُعد من أحد العوامل الهامه لحفظ كيان المجتمع ،فهي تقبل الالتزامات التي يمليها القانون وتأديتها بشكل صحيح

،وكذلك ممارسة الحقوق التي أقرها بالشكل الذي لا يتعارض مع حقوق الآخرين ،كما أنها تساعد على المجتمع بجميع أفراده ،على أن يقف موقف الاحترام من الحق والقانون ،فيسعى جاهداً إلى تحقيق السيادة الفعلية للحق والشرعية من خلال تنفيذ القانون .

جـ- أهداف التربية القانونية:

يذكرWagner (2006,23) بأن التربية القانونية تهدف إلى :

-تزويد المتعلم بالمعلومات القانونية.

-اكساب المتعلم المهارات القانونية.

-زيادة ولاء المتعلم لوطنه.

-اكساب المتعلم السلوك الايجابي.

-فهم المتعلم للقوانين التي تحكم المجتمع.

كما يضيفNessel (2002,17) أن من أهداف التربية القانونية ما يلي:

-مساعدة الطلاب للحصول على المعلومات والمهارات القانونية اللازمة للمشاركة في ادارة شؤن المجتمع.

-مساعدة الطلاب على تطوير المعرفة والاتجاهات والمهارات المتوفرة لديهم للحصول على حقوقهم في المجتمع.

-تزويد المتعلمين بالمصادر القانونية.

-اعداد الطلاب بالمشاركة في النظام القانوني في المجتمع.

-أن يفهم المتعلمين الآثار والنتائج المترتبة على انتهاك النظام والقانون.

-تنوير المتعلمين بحقوقهم وواجباتهم وتدريبهم على التعرف عليها ،لجعل النظام القانوني يسير بصورة فاعلة وناجحة.

كما تهدف التربية القانونية إلى: مصطفى الفضالي (2016، 32)

-توضيح بعض القوانين الأساسية لدى المتعلم من خلال برامج التربية القانونية.

-تنمية قدرة المتعلم على ادراك أهمية التربية القانونية ،من خلال توظيفها في ثقافة المجتمع قانونياً ،وكيفية تأثير القانون في المجتمع.

-تنمية المعرفة والمهارات والقيم التي يحتاجها المتعلمين لتوظيفها بفاعلية في المجتمع.

-ايجاد المواطنة الفعالة والمعرفة بدور المتعلم في المجتمع والاسهام فيه بفاعلية.

-الاهتمام بالقضايا القانونية الصادقة في المجتمع ،والتي تعكس قضايا أفراد المجتمع ،وتظهر في مواقف صادقة.

-توضيح القيم الاجرامية الأساسية التي تعزز النظام القانوني ،وتكوين المعتقدات والاتجاهات التي تعزز مثل هذه القيم.

-اكساب الطالب المعلومات حول دور القانون في مجتمعه أو المجتمعات الأخرى.

ويشير غنيم مهنى (2006،25) الى أنه من أهدف التربية القانونية ما يلي:

-تنمية مهارات التفكير القانوني لدى المتعلم ،والتي تشمل تحليل وتفسير الأدوار والقضايا القانونية ،وفهم كيفية تطبيق القانون في بعض المواقف الحقيقية،وتنمية قدرة المتعلم على نقد القانون وبعض لموضوعات القانونية،وفهم المتعلم للجدل والصراع القائم حول القضايا القانونية.

-احترام كرامة وحقوق الانسان.

-المشاركة الفعالة والواعية والنشطة في الحياة المدنية.

-تنمية الاتجاهات والمعتقدات والقيم لدى الطلاب كمتطلب سابق لفهم المتعلمين للتربية القانونية.

-تقدير دور القانون في ايجاد التلاحم والتماسك الاجتماعي لدى أفراد المجتمع ، وتأثر القانون بالتغير الاجتماعي.

-تبين مهارات المشاركة المجتمعية في بناء القواعد القانونية.

-تنمية قدرة المتعلم على العمل بشكل جماعي لاتخاذ القرارات ،وايجاد تصرفات بديلة مرتبطة بشكل مرضي أو قانوني فعلي لها ،وعلاقة القانون بالقضايا الاجتماعية المرتبطة.

-تثمين تأثير القانون في أفراد المجتمع ،وكيف يعمل على تشكيل قيم ومعتقدات الجماعة ،وكيفية مساهمة القيم والمعتقدات في تشكيل القانون.

كما يرى عبد المعطي رمضان الأغى (2014،201) أن من أهداف التربية القانونية الآتي:

-أن يكتسب المتعلمين التمييز بين المفاهيم القانونية ،ويتعرفوا على الآثار الناجمة عن عدم تطبيق القانون ،والقدرة على فهم الصراع والجدل في بعض القضايا القانونية.

-يكون المتعلمين اتجاهات ايجابية نحو تطبيق القانون والمساواة والعدالة والالتزام ببعض المفاهيم والقيم القانونية ،وتقدير دور المؤسسات القانونية في المجتمع ،وتعزيز مفهوم المواطنة الصالحة.

-يتعرف المتعلمين على دور المؤسسات القانونية ووظائفها.

-أن يطور المتعلم فهمه لأهم المفاهيم والمعلومات القانونية في مجتمعه والمجتمعات الأخرى.

-تساعد على حماية المتعلمين والمجتمع من الانحراف.

-تعزيز التربية القانونية الاتجاهات الايجابية المرتبطة بالمواطنة والمجتمع ،وتعمل التربية القانونية على التقليل من الميل نحو السلوك الانحرافي.

2- الثقافة القانونية:Legal Culture :

تعتبر الثقافة القانونية مكون أساسي من مكونات تطوير السلوك الانساني في تعامله مع معطيات الحياة التي يعيشها ،والتي تجعل هذا السلوك سلوكاً ايجابياً يكفل حماية الانسان واحترام حقوقه ،وقد يتم تناول الثقافة القانونية من جوانب عدة منها:

أ-تعريف الثقافة القانونية:

تعرف الثقافة القانونية على أنها:"ثقافة تعتمد على القانون بشكل رئيسي ويشمل معلومات وبيانات حول الموضوعات والاجراءات والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تطبيق القوانين".

(محيي محمد سعيد،2008، 43)

كما يعرفها عيد عبد الغني الديب (504،2008) على أنها:"هو اكساب مجموعة من الأفراد بعض القواعد التي تساعد في تنظيم سلوكهم والتكيف مع أفراد مجتمعهم ،وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم ،وبالقدر الذي يجنبهم الوقوع في المشكلات القانونية ،ويساعدهم على ممارسة حقوقهم في المجتمع".

أو هي"مجموعة من الحقائق والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم المتصلة بالقانون ذات الأهمية الاجتماعية ،والتي يجب أن يكتسبها الفرد بوصفه عضواً في المجتمع ،بحيث يعرف حقوقهم فيمارسها وواجباتها فيؤديها في ظل الدستور والقانون".

(ثناء أحمد جمعه،2006،86)

ويضيف Zubok (2007,55) أن الثقافة القانونية هي"مجموعة من القيم والمواقف من عامة الناس تجاه القانون.

كما تعرف على أنها:"مجموعة من الحقائق عن مؤسسات لها صلة بالقانون مثل؛ القضاء والمحاماه والهيئات التشريعية.

(Dave,2004,23)

وعندما تقترن الثقافة القانونية بمجال التربية فتعرف كما يلي:

هي"إصطلاح تعليمي تربوي يمثل احدى مكونات الثقافة بصفة عامة ويشتمل المفاهيم والاتجاهات والمهارات المتصلة بالمشكلات والقواعد القانونية ذات الأهمية الاجتماعية لأي فرد. (عرفات مفتاح،2013،178)

ويخلص الباحث من خلال جملة التعريفات السابقة إلى المرتكزات الآتية:

-أن الثقافة القانونية تشمل مجموعة من القيم.

-أنها مجموعة من المعارف والمفاهيم القانونية والحقائق.

-هي مجموعة من الاتجاهات نحو منظومة القوانين والتشريعات.

-أنها تعمل الثقافة القانونية على اكساب وتعريف الناس بصفة عامة ،وطلاب المراحل التعليمية المختلفة بحقوقهم وواجباتهم لتجنبهم الوقوع في المشكلات القانونية.

-لا تغفل التعريفات السابقة البعد الاجتماعي للثقافة القانونية وأهميتها في استقرار أي مجتمع.

ب- أهمية الثقافة القانونية وطلاب المرحلة الثانوية:

تبرز أهمية الثقافة القانونية لعامة الناس ولا سيما طلاب المرحلة الثانوية ،لكونها أحد الروافد المهمة التي تبني شخصية الانسان ،وتجعل منه أداة قادرة على مواجهة الحياة بدون جهل.

وبهذا الصدد يذكر علاء الدين محمود (60،2012) أن أهمية الثقافة القانونية تكمن في تكوين شخصية الفرد ،حيث يجعل منه مواطناً صالحاً يحترم القانون ،لكن بشرط أن يكون هذا القانون في موقف الدفاع عن هذا المواطن ولصالحه ،ويضمن حقوقه أمام من يحاول مصادرتها من أي جهة أو شخصية كانت.

كما تتمثل أهمية الثقافة القانونية في تشكيل الثقافة الحقوقية في المجتمعات المعاصرة ،وهذا ما يجعل المؤسسات الحقوقية والانسانية من الواجب عليها، السعي دوماً للقيام بدورها في نشر حقوق أفراد المجتمع على اختلاف أجناسهم ،وذلك لما لهذه الثقافة من أدوار جوهرية في ادراك الحقوق والحريات العامة وأساليب ممارستها والقيود الواردة عليها ،وتوجيه عوامل التقدم في المجتمعات. (المركز العربي للوعي القانوني،64،2014)

كما أن أن الثقافة القانونية لطلاب المراحل المختلفة ومنها المرحلة الثانوية ،لابد أن تساهم فيها المدرسة بشكل كبير ،ويجب أن تبدأ في مراحل مبكرة مع الطلاب ،وذلك باكسابهم المبادئ الأولية في القانون تتناسب مع عمره،ومرحلة تعليمة ، لتحيط بالقوانين الأكثر مساساً بحياة الفرد والمجتمع ،وذلك لمعرفة حقوقه كي يتمتع بها في الحدود القانونية المرسومة وواجباته ،كي لا يحل بها فتقع في دائرة المساءلة القانونية وضبط السلوك الانساني.

(مبارك بن ناصر الهاجري،5،2010)

وما زالت مؤسساتنا التعليمية بحاجة إلى ثقافة قانونية حقوقية ،وتعليم الطلاب سواء ذكوراً وإناثاً ،ويظهر ذلك من خلال مضمون المناهج التعليمية ،وكون مثل هذه المؤسسات التعليمية ، وبناء شخصيات متميزة واعية لحقوقها منذ الصغر.

(ايمان يسن،312،2017)

كما أن الثقافة القانونية في المؤسسات التعليمية مع تبسيط المفاهيم القانونية تؤدي إلى غرس تلك المفاهيم في عقول صغارنا ،فيتعرفوا على أهمية القانون في الحياة ،وأهمية تحقيق العدالة.

ويؤكد علي ابراهيم حسن (37،2009) على أهمية الثقافة القانونية في حياة الأفراد ،فهي تساهم في جعل الأفراد يحرصون على التقيد بالقواعد القانونية ،مع توفير بيئة خالية من الجرائم ،كما تحافظ على المجتمعات عن طريق نشر القوانين داخلها ،فهي تحمي الأفراد الذين يتعرضون للعنف بكافة أنواعه وتحمي حقوقهم الخاصة.

كما تؤكد دراسة كل من (وائل بن سيف،2019) ،ودراسة (مصطفى بلعور،2017) ،ودراسة (محمد السيد،2011) على مدى أهمية الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية.

جـ- وسائل نشر الثقافة القانونية:

ان الثقافة القانونية لا تأتي بثمارها إلا اذا تم نشرها بين أفراد المجتمع بصفة عامة ،وبين طلاب المؤسسات التعليمية بصفة خاصة ،ولا سيما طلاب المرحلة الثانوية.

ومن آليات نشر تلك الثقافة الآتي:(علاء الدين محمود،2012،61)

-البرامج الاعلامية ؛من خلال الاعلام المرئي . المسموع- المقرؤ ،بحيث يعرض المواضوعات القانونية بأسلوب سهل تتيح فهماً للجميع.

-ايجاد مناهج تعليمية مضمن بها بها الثقافة القانونية في بعض المراحل التعليمية ،وخاصة المرحلة الثانونية والجامعية ،ويتعلق بالمعرفة القانونية وبشكل مبسط ،حتى يكون الطالب مؤهلاً.

-محمو الأمية القانونية ،لأن الأمية من العوائق التي يصعب معها أن يفهم المواطن حقوقه وواجباته.

-عقد ندوات ومؤتمرات بجميع الجهات المعنية بشأن الثقافة القانونية.

كما أن نشر الثقافة القانونية تقع على جميع أفراد المجتمع ،وليس مقصوراً فقط على رجال القانون ،كما يقع على جميع منظمات المجتمع وخاصة التربوية والتعليمية والاعلامية ،لما لها من دور تعميق ثقافة احترام القانون ،بالاضافة إلى

دور الأسرة المصرية. (مصطفى الفضالي،2016،142)

ويضيف عائض بن سلطان البقيمي (2012،64) أن قضية نشر الثقافة القانونية والحقوقية تعتبر من الضروريات في أي مجتمع ،وهو يقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدنية وهيئات حكومية وجمعيات خيرية ،ينبغي عليها نشر تلك الثقافة بين أفراد المجتمع.

كما أن دور الاعلام يبدو كثيراً ومؤثراً في نشر الثقافة القانونية ،حيث انه يدخل إلى كل بيت مسموعاً ـ مقروءً ـ ومرئياً ،كما يبرز دور منظمات المجتمع المدني التي تلعب دوراً تثقيفياً مهماً في هذا الميدان. (مبارك بن ناصر الهاجري،2010،6)

3- الجرائم المعلوماتية:

أصبح العالم قرية كونية صغيرة تلاشت فيه كل الحدود الجغرافية ،وذلك مع التطور الرهيب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي من خلالها إنتهكت الخصوصيات ،وانتشرت الهجمات الالكترونية دون رقابة أو متابعة من ولي الأمر،وهذا مما أدى إلى ظهور نوعاً من الجرائم العابر للحدود وتدعى الجرائم المعلوماتية(الالكترونية) ،والآن سيتم عرض بعض الأدبيات المرتبطة بقضية الجرائم المعلوماتية.

أ- تعريف الجريمة المعلوماتية:

ان مفهوم الجريمة المعلوماتية نشأ وتطور تبعاً لتطور التكنولوجيا واستخدماتها الممثلة في أنظمة المعالجة الآلية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وما لها من ميزات ،كما أن وجود هذه التكنولوجيا ليس دليلاً على طبيعتها التقنية ،وعليه فإنه لا يوجد تعريفاً جامعاً ومباشراً للجريمة المعلوماتية ، ومنها التعريفات التالية:

وقبل الخوض في تعريف الجريمة المعلوماتية ، يجب ذكر المسميات المختلفة للجريمة المعلوماتية .

و يذكر جاسم خريبط خلف (236،2013) أن من مسميات الجريمة المعلوماتية ؛ الجريمة الالكترونية ،الجرائم السيبرانية ،الجرائم الرقمية ،الجرائم التكنولوجية ،الجرائم العابرة للحدود ،جرائم الدفع الالكتروني ،جرائم الحاسب الآلي ،جرائم الكمبيوتر ،جرائم التقنية العالية ،جرائم الانترنت ،الجرائم الناشئة عن استخدام الانترنت ،جرائم الغش المعلوماتي ،جرائم الفيزا كارت.

و من تعريف الجريمة المعلوماتية ما تذكره (صوريه بوربابة،253،2017) على أنها:"جرائم تمس أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات والمحددة في قانون العقوبات ،وأي جريمة آخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية ،أو نظام للاتصالات الالكترونية ،فهو يعتبر نظام المعالجة الآلية للمعلومات وما يحتويه من مكونات غير مادية لكل من الجريمة وشرط القيام بها.

كما يعرفها مختارية بوزيدي (9،2017)على وجهين وهما :"هي كل سلوك غير قانوني من خلال استخدام الأجهزة الالكترونية يتيح فيها الحصول على فوائد مادية أو معنوية مع تحميل الضحية خسارة مقابلة ،وغالباً ما يكون الهدف من هذه الجرائم هو القرصنة من أجل السرقة واتلاف المعلومات الموجودة في الأجهزة ،ومن ثم ابتزاز الأشخاص باستخدام تلك المعلومات.
–أوهي" أي جريمة يمكن ارتكابها بواسطة نظام حاسوبي أو شبكة حاسوبية أو داخل نظام حاسوبي ،والجريمة تلك تشمل من الناحية المبدئية جميع الجرائم التي يمكن ارتكابها في بيئة إلكترونية.

أو هي"كل تصرف غير مشروع من أجل القيام بعمليات إلكترونية تمس بأمن المعلوماتية والمواضيع التي تعالجها".

(أنور محمد صدقي،207،2015)

كما تعرف على أنها:"هي كل فعل أو امتناع من شأنه الاعتداء على الأموال المادية والمعنوية تكون ناتجاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن تدخل تقنية المعلومات". (مدحت محمد عبد العزيز،2013،32)

ويعرفها أشرف عبد العزيز بوسيف (2013،98) بطريقتين هما: هي"كل فعل غير مشروع يكون العلم بالتكنولوجيا بقدر كبير لازماً لارتكابه من ناحية ،وملاحظة من ناحية أخرى.

-أو هي"كل سلوك غير مشروع وغير أخلاقي أو غير مصرح به ، يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو تنقلها.

ب-خصائص الجريمة المعلوماتية:

ان مرتكبي الجريمة المعلوماتية يختلفون عن مرتكبي الجريمة في صورتها التقليدية ،ومن الطبيعي أن نجد نفس الاختلاف في الأسباب والعوامل التي تدفع إلى ارتكابها بالنسبة إلى غيرها بمجموعة من الخصائص ومنها الآتي:(المهدي حاتم،2018،210)

-ضرورة وجود حاسب آلي معروف بتقنية استخدامه.

- صعوبة اكتشاف الجريمة المعلوماتية.

- اعتماد الجريمة المعلوماتية على الخداع والذكاء في ارتكابها.

- ميزة التباعد الجغرافي للجرائم المعلوماتية.

ويضيف أشرف عبد العزيز بوسيف (2013،99) بعض خصائص الجرائم المعلوماتية وهي:

-جريمة عابرة للحدود.

-صعوبة اثبات الجريمة المعلوماتية.

-عدم الاتفاق على مفهوم مشترك للجريمة المعلوماتية ،أو تعريف قانوني محدد لها.

-يشترط وقوعها أثناء المعالجة الآلية للبيانات.

-الاحجام عن الابلاغ عن وقوع الجريمة المعلوماتية.

-جريمة مستحدثة ومرتبطة بالتقدم التكنولوجي.

ومن خصائص الجرائم المعلوماتية التي تميزها عن الجرائم المعلوماتية التقليدية ما يلي :(سعاد الكمالي،2015،207)

-هي جريمة ناعمة.

-الجاني في هذه الجريمة يتمتع بقدر كبير من الذكاء المعلوماتي تجعل من الصعب تصنيفه بحسب التصنيف الاجرامي المعتاد.

-الجاني في الجريمة المعلوماتية هو متوافق مع المجتمع.

ويذكر أيمن عبد الحفيظ عبد الحميد (2005،13) أن من خصائص الجريمة المعلوماتية ؛ أن الجاني أو المجرم المعلوماتي لا يشعر بالمسؤلية ويعتبرونها شيئ مباح ولا يستحقون العقاب عليها ،كما يعتبر المجرم المعلوماتي في سماته من مجرمي ذوي الياقات البيضاء ،فضلاً عن أنه يكون على درجة عالية علمياً وثقافياً.

كما تشير خديجة يوسف محمد (2014،1) أن خصائص الجريمة المعلوماتية تتمثل في أن النصوص القانونية التشريعية قاصرة عن ملاحقتها ومكافحتها ،كما أن هذه الجرائم لا تترك أثراً يعود إلى كشف مرتكبيها ،وأجهزة العدالة الجنائية غير مؤهلة بشكل كامل للقيام بدورها في هذه الجرائم فضلاً عن أن المجرم المعلوماتي يتمتع بدرجة كبيرة من المهارة في استخدام الحاسب الآلي ،وأخيراً يحتاج لحداثة فنية ليست لدى المحققين في هذه الجرائم.

جـ- تصنيف الجرائم المعلوماتية:

انطلاقاً من تعدد خصائص الجرائم المعلوماتية ومسمياته المختلفة ،تعددت تصنيفات تلك الجرائم ،فلا يثبت المجرم المعلوماتي على شكل واحد من أشكال الجريمة المعلوماتية ،حتى أطلق على كل شكل من هذه الأشكال مصطلح جريمة مستقلة بذاتها ومن هذه التصنيفات الآتي:

يذكر فرج عبده بيصار (2017،129) أن من أنواع الجرائم المعلوماتية ؛جرائم الغش المعلوماتي ،جرائم الكذب ،جريمة المعلومات غير الصحيحة وغير الدقيقة ،السرقة والقرصنة ،النصب والاحتيال ،الابتزاز والتهديد

،التجارة غير المشروعة ،التجسس والتطفل ،السخرية والغيبة والنميمة ،الاعتداء على الخصوصية ،الابتذال والمواد المبتذلة والخليعة ،المواد المشجعة على العنف والجريمة ،التخريب والاهمال المتعمد وغير المتعمد ،اذدراء الأديان.

كما يضيف جمال صالح عبدالحليم (2019،98) أن من أنواع الجرائم المعلوماتية ؛ تحريض المراهقين على الانحراف عبر شبكات الانترنت ،استخدام الحاسب الآلي في تهريب الكتب وخاصة التي تدعو إلى الارهاب ،بالاضافة إلى سرقة برامج الكمبيوتر وتزييف العملات الورقية باستخدام الحواسب الآلية ،مع نشر صور اباحية وفاضحة للنساء ،كما لا نغفل جرائم تزوير بطاقات الدفع الالكتروني لتصل بذلك لسرقة أموال البنوك ،وأخيراً جريمة التحريض على العنف.

ومن أنواع الجرائم المعلوماتية أيضاً ؛جرائم الاختراق ،جرائم القرصنة ،الجرائم الجنسية ،جريمة السب والقذف وتشويه السمعة ،جريمة انتحال الشخصية ،جريمة التغرير والاستدراج ،وأخيراً جرائم الارهاب المتعددة. (عياد الحلبي خالد، 2011،209)

ويضيف سعيد عدنان خالد (2012،2) أن من تصنيفات الجرائم المعلوماتية الآتي: جرائم ضد الأفراد وتسمى بجرائم الانترنت الشخصية مثل: سرقة الهوية ،أو سرقة الاشتراك في موقع شبكة الانترنت. والثاني منها: هو جرائم ضد الملكية ،وهو انتقال برمجيات ضارة متضمنة في بعض البرامج التطبيقية لتدمير الأجهزة والبرامج المملوكة للشركات ،أو الأجهزة الحكومية والبنوك. أما الصنف الثالث هو :جرائم ضد الحكومة وهي؛ مهاجمة المواقع الرسمية وأنظمة الشبكات الحكومية ،والتي تستخدم تلك التطبيقات على المستوى المحلي والدولي ؛كالهجمات الارهابية على شبكة الانترنت ،وهي ترتكز على تدمير الخدمات والبنية التحتية ومهاجمة شبكات الكمبيوتر ،وغالباً ما يكون هدفها سياسي بحت.

د- طرق مكافحة الجريمة المعلوماتية:

كان لزاماً على القانون أن يتغير ويتطور مقابل تطور الجريمة وأدواتها ، وذلك لمكافحة تلك الجرائم ومنها الجريمة المعلوماتية ،والتي ظهرت نتيجة للتطور الرهيب الحادث في الوسائل التكنولوجية في عصرنا الحالي ،ومن المحاولات التشريعية في هذا الاطار .

إن بعض الدول تصدت لظاهرة الجرائم المعلوماتية ،وذلك باصدار بعض القوانين ومنها: (مدحت محمد عبد العزيز،2015،51)

-في فرنسا تم اصدار قانون في السادس من يناير 1978 يتعلق بالمعلوماتية والحرمات.

-في الولايات المتحدة الأمريكية في الثالث والعشرين من نوفمبر 2001 ،وكذلك في بريطانيا والمجلس الأوروبي ،وتجلى ذلك في اتفاقية بودابست والمتعلقة بمكافحة الاجرام الكوني والمعلوماتي ، وقد وقعت هذه الاتفاقية في 48 مادة قانونية موزعة على أربعة أبواب.

وقد أوصى المؤتمر المغاربي الأول (2009) بضرورة الآتي: مواجهة الجرائم المعلوماتية في ظل سياسة جنائية واضحة المعالم ،مع اعادة النظر في قواعد القانون المتعلقة بالجرائم المعلوماتية ،ووجود نصوص قانونية خاصة بهذا النوع من الجرائم ،فضلاً عن تعزيز وتكثيف التعاون الاقليمي والدولي في مواجهة الجرائم المعلوماتية ،استحداث مادة بكليات القانون تتعلق بالقانون المعلوماتي ،أخيراً اعداد جيل من الأنظمة القانونية قادراً على مواجهة الجرائم المعلوماتية.

كما يشير أحمد خليفة الملط (2006،56) إلى محاولات بعض الدول العربية في مواجهت الجريمة المعلوماتية ،فقد أصدرت المملكة العربية السعودية ،والامارات العربية المتحدة ،وسلطنة عمان بعض التشريعات القانونية ،أو تعديل بعض القوانين التي صدرت بالماضي.

وفي محاولة لمواجهة ومكافحة الجرائم المعلوماتية ،قد أوصت دراسة (وسيلة بوحية ،2015) بضرورة الآتي:

-التفكير في انشاء شرطة جنائية عربية على غرار الانتربول لمواجهة هذا النوع من الجرائم.

-تدريب القضاة والمحققين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدتهم على تسهيل فهم مهامهم في مجال البحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية.

-الاعتداد بوسائل الاثبات الجنائي الحديثة وفي مجال الكشف عن الجرائم المعلوماتية ومرتكبيها بالمستندات الالكترونية.

-انشاء أقسام للأمن المعلوماتي في كليات الحقوق والمعاهد التعليمية ،ومواكبة كل التطورات الخاصة بهذا المجال.

-زيادة وعي وثقافة الأفراد والمؤسسات الحكومية ،واعدادهم بالشكل الأمثل للتصدي لهذه الجرائم.

-تطبيق الوسائل التكنولوجية في مراقبة ومتابعة العمل على هذا النوع من التكنولوجيا.

كما أوصي صقر يوسف (2013) بضرورة ما يلي:

-على الدول العربية توسيع اختصاصها القضائي في مجال الجرائم المعلوماتية استناداً إلى مبدأ الشخصية ،وعدم اقتصارها على مبدأ الاقليمية المعروف في النظم والقوانين الجنائية الداخلية.

-ابرام اتفاقيات عالمية وعربية واقليمية لمكافحة الجرائم المعلوماتية ،مع توثيق هذه الاتفاقيات.

كما أكد وائل محمد عبد الرحمن (2015) على ضرورة:

–الاستمرار في عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

– اجراء دراسات مسحية مختصة في بجرائم تقنية المعلومات وطرق مكافحتها.

– انشاء مركز وطني متخصصة للتوعية القانونية والتشريعية بجرائم تقنية المعلومات.

- التعاون مع أفراد ومؤسسات المجتمع لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

ويذكر محمد بن أحمد بن علي (102،2017) أن مجلس الوزراء السعودي وافق في السادس والعشرين من شهر مارس 2017 على تحديد الجرائم المعلوماتية المستهدفة ، والعقوبات التي تقابل كل جريمة منها ،مع فرض نظامين للحد من الوقوع في تلك الجرائم المعلوماتية، مع اصدار أمر ملكي في الثاني عشر من شهر فبراير 2018 بانشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني ،والتي تهدف إلى تعزيز حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات ،وأنظمة التقنيات التشغيلية من أجهزة وبرمجيات ،وما تقدمه من خدمات وما تحويه من بيانات.

وأخيراً ما قامت به جمهورية مصر العربية باصدار قانون خاص بمكافحة الجرائم المعلوماتية في الثالث والعشرين من شهر أكتوبرمن عام 20018 وقد صدر هذا القانون بالجريدة الرسمية ،وتمثل هذا القانون في أربعة أبواب متضمنة لـ 45 مادة قانونية.https://www.youm7.com (ملحق 7)

ثالثا : اجراءات البحث

للاجابة عن تساؤلات البحث الحالى تم اتباع الخطوات التالية:

أولا: تحديد أهم مجالات وأبعاد الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية التي يجب تنميتها لدى طلاب المرحلة الثانوية.

وللاجابة عن السؤال الأول من تساؤلات البحث الحالى والذى ينص على :ما أهم مجالات وأبعاد الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية التي يجب تنميتها لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

قام الباحث بإعداد قائمة بأهم مجالات وأبعاد الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية التي يجب تنميتها لدى طلاب المرحلة الثانوية، وجاء اعداد هذه القائمة وفقاً للخطوات التالية :

أ- الهدف من القائمة :

هدفت القائمة إلى تحديد أهم مجالات وأبعاد الثقافة القانونية التي يجب تنميتها لدى طلاب المرحلة الثانوية ، وقد تم اشتقاق القائمة من المصادر التالية:

1- مراجعة الدراسات و البحوث السابقة وما توصلت اليه من نتائج وتوصيات متعلقة بموضوع البحث.

2- استطلاع آراء الخبراء و المتخصصين في مجال تكنولوجيا التعليم ، و مجال القانون حول أهم مجالات وأبعاد الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية التي يجب تنميتها لدى طلاب المرحلة الثانوية.

3- مراجعة الكتب والمراجع المتعلقة بموضوع البحث.

ب-صياغة محتوى القائمة :

تم صياغة مفرادات القائمة في شكل مجالات وأبعاد للثقافة القانونية ، التي يجب تنميتها لدى طلاب المرحلة الثانوية ،حيث شملت القائمة على ثلاثة مجالات رئيسة هي ؛مقدمة عامة في القانون – معارف حول الجرائم المعلوماتية – التشريع القانوني لمكافحة الجرائم المعلوماتية ،وتندرج تحتها خمسة عشر مجالاً فرعياً ، كما شملت القائمة على أربعة أبعاد هي ؛ المعرفي – المهاري – الأخلاقي – اتخاذ القرار.

ج- الصورة الأولية للقائمة :

شملت القائمة في صورتها الأولية على (5) مجالات رئيسة ،و (20) مجال فرعي ،كما شملت على (6) أبعاد.

د- ضبط القائمة :

تم عرض القائمة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من الخبراء و المتخصصين في مجالي تكنولوجيا التعليم ، ومجال القانون (ملحق 1)،و ذلك لابداء الرأي حول صياغتها علمياً ، ومدى مناسبتها لخصائص المرحلة ، ومدى توافق كل بعد مع المجال الذي يقابله ، و قد أسفرت عملية التحكيم عن حذف بعضها ،والتعديل البعض الأخر وفق ما جاء بأراء الخبراء و المتخصصين في حكمهم على القائمة حتى وصلت القائمة الى صورتها النهائية .

هـ – الصورة النهائية للقائمة :

بعد عرض القائمة في صورتها الأولية على المحكمين في مجال تكنولوجيا التعليم ،مجال القانون ، وتم التعديل وفق آرائهم ،وقد وصلت القائمة الى أربعة أبعاد ،وثلاثة مجالات رئيسة ،تندرج تحتها (15) مجال فرعي ، و كانت نسبة الاتفاق بين المحكمين على القائمة 83,0% . (ملحق 2)

ثانياً: تحديد مدى توافر هذه الأبعاد وتلك المجالات في محتوى مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية.

وللاجابة عن السؤال الثانى من أسئلة البحث الحالى والذى ينص على : ما مدى توافر مجالات وأبعاد الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية بمحتوى مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

قام الباحث بإعداد أداة لتحليل محتوى كتب مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضوء القائمة النهائية لقائمة مجالات وأبعاد الثقافة القانونية ، وفيما يلي عرض لخطوات تحليل المحتوى :

أ- الهدف من التحليل:

هدف تحليل المحتوى إلى تحديد مدى توافر مجالات وأبعاد الثقافة القانونية بمحتوى مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية في ضوء القائمة النهائية لقائمة مجالات وأبعاد الثقافة القانونية التي تم التوصل اليها في أولاً.

ب-عينة التحليل:

تتمثل عينة التحليل في كتب الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام الدراسي 2020/2019 للفصل الدراسي الأول، وشمل التحليل صفحات كتب الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصفوف الثلاثة للمرحلة الثانوية :الأول والثاني والثالث الثانوي.

ج-فئات التحليل:

تحددت فئات التحليل الرئيسية للبحث الحالي في مجالات وأبعاد الثقافة القانونية والواردة في أداة التحليل ، وعددها (3) مجالات رئيسة هي: مقدمة عامة في

القانون ،معارف حول الجرائم المعلوماتية ،التشريع القانوني لمكافحة الجرائم المعلوماتية ،و (4) أبعاد وهي؛ المعرفي – المهاري – الأخلاقي – اتخاذ القرار. وفئات التحليل الفرعية وتتمثل في مدى التناول وتضم مستويين (يتناول–لا يتناول).

د– ضبط أداة التحليل:

تم ضبط أداة التحليل من جانبين هما:

- صدق الأداة:

تم عرض أداة التحليل في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين (ملحق 1) ، وذلك لابداء الرأي حول امكانية التحليل باستخدام تلك الأداة ، وقد أشار المحكمون الى صلاحية الأداة للتحليل.

- ثبات أداة التحليل:

تم حساب معامل الثبات لأداة التحليل باستخدام معادلة هولستي holisty لحساب النسبة المئوية للاتفاق بين المحللين على عملية التحليل وعددهم اثنان ، والتي تنص على(ماهر اسماعيل ،ومحب الرافعي،2003، 289)

$$CR=2M/N1+N2$$

حيث أن:

CR تعني معامل الثبات.

M تعني عدد الفئات المتفق عليها خلال مرتي التحليل.

N1+N2 تعني مجموع عدد الفئات في مرتي التحليل.

وقد وصل نسبة الاتفاق الى 0,82 وهي نسبة تشير الى ثبات أداة التحليل ، وبذلك أصبحت أداة التحليل قابلة للتطبيق.

هـ – ضوابط التحليل:

التزم الباحث خلال عملية التحليل بالضوابط التالية:

- تم التحليل في اطار فهم الباحث لفئات التحليل.

- شمل التحليل مجالات وأبعاد الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية في كتب الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية بما فيها من صور ورسوم وأشكال وجداول وأسئلة ، وأنشطة ، وتدريبات ، وتمارين.

- تم تخصيص استمارة تحليل كل كتاب من الكتب عينة التحليل لتسجيل تكرار مجالات وأبعاد الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية موضوع البحث.(ملحق 8)

ثالثاً: اعداد الوحدة المقترحة القائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية الواجب تضمينها بمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

وللاجابة عن السؤال الثالث من أسئلة البحث الحالى والذى ينص على : ما الوحدة المقترحة القائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية الواجب تضمينها بمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية؟

قام الباحث بإعداد الوحدة المقترحة وفقاً للخطوات التالية :

1- دراسة الأدبيات المرتبطة بموضوع البحث لدى طلاب المرحلة الثانوية .

2- ارتباط أهداف الوحدة المقترحة بالأهداف العامة لمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمرحلة الثانوية.

3- ما تم التوصل اليه في الخطوة الأولى فيما يخص مجالات وأبعاد الثقافة القانونية .

4- الأخذ في الاعتبار خصائص طلاب المرحلة الثانوية.

5- شمول الأهداف الاجرائية للجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية.

6- ابراز الجرائم المعلوماتية وكيفية مواجهتها والمرتبطة بالتعامل مع الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمناسبة لطلاب المرحلة الثانوية.

7- وعلى ضوء هذا تم اعداد وحدة التربية القانونية على شكل موديولات والتي تشمل على :

-الأهداف العامة والاجرائية لموديولات الوحدة المقترحة.

- محتوى موديولات الوحدة المقترحة.

-الأنشطة التعليمية لموديولات الوحدة المقترحة.

- مصادر التعلم المناسبة لموديولات الوحدة المقترحة..

-أساليب التقويم لتقويم تعلم الطلاب لموديولات الوحدة المقترحة.

8- ضبط الوحدة المقترحة بعد تعديل الوحدة المقترحة على ضوء آراء المحكمين وصلت الى صورتها النهائية ، وأصبحت قابلة للتطبيق.(ملحق6)

رابعاً: تحديد مدى فاعلية الوحدة المقترحة القائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية الواجب تضمينها بمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

وللاجابة عن السؤال الرابع من أسئلة البحث الحالى والذى ينص على :ما فاعلية الوحدة المقترحة القائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية الواجب تضمينها بمناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية ؟

قام الباحث بقياس فاعلية الوحدة المقترحة وفقا للخطوات التالية :

- اختيارالتصميم التجريبي للبحث : اختار الباحث التصميم التجريبي بنظام المجموعة الواحدة ، مع تطبيق أدوات الدراسة قبلياً وبعدياً على عينة البحث ،ويتخلل ذلك تقديم المعالجة والتي تتمثل في الوحدة المقترحة.

-اختار الباحث عينة البحث من عينة عشوائية من طلاب المرحلة الثانوية بمدرسة الرملة الثانوية المشتركة التابعة لادارة بنها التعليمية بمحافظة القليوبية ، و بلغ قوام عينة البحث (30) طالب من الصف الأول الثانوي .

- ثم قام الباحث باعداد أدوات البحث و المتمثلة في اختبار في الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

اعداد اختبار في الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية. وجاء اعداد الاختبار وفقاً للخطوات التالية:

أ- الهدف من الاختبار:

هدف الاختبار الى قياس مدى تنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية.

ب-صياغة مفردات الاختبار:

قام الباحث بصياغة مفردات الاختبار بنمط الاختيار من متعدد، و بلغ عدد مفرداته الى (30) مفردة ، وقد راع عند صياغة المفردات و ضوح المطلوب ، و بساطة التعبير ، وسلامة الصياغة اللغوية ، ومراعاة مجالات وأبعاد الثقافة القانونية التي وردت بالقائمة النهائية.

ج- تعليمات الاختبار :

راع الباحث عند كتابة تعليمات الاختبار أن تكون واضحة على صفحة الغلاف ، وقد تضمنت هذه التعليمات البيانات الشخصية لعينة البحث ، وأن جميع مفردات الاختبار اجبارية ، مع تدوين الاجابة في المكان المخصص لها ، ويجب قراءة المفردة جيداً قبل الشروع في الاجابة ، ويجب عدم وضع أكثر من علامة أمام أكثر من اجابة حتى لا تلغي درجة المفردة ، ولا يبدأ الطالب بالاجابة حتى يؤذن له ، وأن تتضمن التعليمات مثال توضيحي لكيفية الاجابة عن أسئلة الاختبار .

د- تقدير درجات الاختبار:

قام الباحث بتقدير درجات الاختبار بوضع درجتان لكل مفردة من مفردات الاختبار،وبالتالي أصبحت الدرجة النهائية للاختبار تمثل العدد الاجمالي لمفردات الاختبار مضروباً في درجتين لتصبح الدرجة النهائية للاختبار (60) درجة .

هـ- الصورة الأولية للاختبار :

قام الباحث باعداد الاختبار في صورته الأولية ، حيث اشتمل الاختبار على أسئلة الاختيار من متعدد فقط لقلة نسبة التخمين لهذا النوع من الأسئلة، مع توافر ثلاثة بدائل لكل مفردة .

و- ضبط الاختبار :

1-صدق الاختبار:

تم التأكد من صدق الاختبار من خلال الوقوف على الصدق الوصفى (صدق المحكمين) للاختبار، حيث تأكد الباحث من الصدق الوصفى للاختبار من خلال الآتى :

بعد إعداد الباحث للاختبار،قام بعرضه على مجموعة من المحكمين ، والمتخصصين فى مجال تكنولوجيا التعليم ، ومجال القانون. وذلك لابداء الرأي حول مدى صلاحية تطبيق الاختبار من عدمه ، وقد تم عمل كل التعديلات التي أشار اليها المحكمين، كما بلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين على الاختبار 85,0%، وقد اتفق المحكمون على صلاحية الاختبارللتطبيق. (ملحق1)

2-ثبات الاختبار :

لحساب ثبات الاختبار، تم تجريب اختبار الثقافة القانونية مع باقى أدوات البحث على عينة استطلاعية من طلاب المرحلة الثانوية ، بإدارة بنها التعليمية ،بمدرسة بنك القليوبية الوطني الثانوية بنين ببنها ، وكان قوام العينة(30) فرد ، وتم التجريب مرتين على العينة المذكورة بفاصل زمنى (21) يوماً ، ثم قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين درجة التطبيقين الكلية باستخدام معادلة بيرسون ، وتم حساب ذلك بواسطة برنامج الرزم الاحصائية الكمبيوترى spss20 ، ثم تم حساب قيمة ثبات الاختبار والتى قد بلغت (86,0) ، وتشير هذه القيمة إلى أن درجة ثبات الاختبار مقبولة ، وبالتالى أصبح الاختبار قابلاً للتطبيق على عينة البحث.

س- زمن الاختبار:

من خلال التجربة الاستطلاعية لآدوات البحث تبين : أن زمن الاختبار وفق حساب زمن الاجابة على كل مفردات الاختبار مع زمن المراجعة لكل أفراد العينة الاستطلاعية (45) دقيقة، تم حسابه بحساب متوسط أقل زمن تم الاستجابة فيه على مفردات الاختبار مجموعاً مع أطول زمن تم فيه الاستجابه على مفردات الاختبار مقسوماً على اثنين.

ص- الصورة النهائية للاختبار :

بعد ضبط الاختبار بجانبيه الصدق و الثبات ، و بعد عرضه على مجموعة من المحكمين وعمل التعديلات التي أشاروا اليها، تبين أنه صالح للتطبيق على عينة البحث، ووصل عدد مفرداته الى (30) مفردة. (ملحق 3)

ل - نموذج تصحيح الاختبار:

- أعد الباحث نموذجاً للاجابة على مفردات الاختبار ، وهذا النموذج يشمل كل مفردات الاختبار ، مع وضع أمام كل مفردة الاجابة الصحيحة المحتملة. (ملحق4)

التجربة الأساسية للبحث:

- بعد اعداد أدوات البحث الحالي و المتمثلة في : قائمة مجالات وأبعاد الثقافة القانونية ،واختبار في الثقافة القانونية، تم تطبيق تلك الأدوات على عينة البحث قبلياً ،مع عمل جلسات تحضرية مع عينة البحث ،كما تم عقد مقابلات مع المتعلمين المشاركين في تطبيق التجربة ،وتم توزيع دليل الطالب عليهم ،وتعريفهم بكيفية السير في الموديولات عن طريق اللوحة المسارية.(ملحق 5)

– و بعد فاصل زمني يقدر بـ (21) يوماً من التطبيق القبلي لأداة البحث ،تم تقديم المعالجة والمتمثلة في الوحدة المقترحة في التربية القانونية.

– وبعد تطبيق المعالجة على عينة البحث من طلاب المرحلة الثانوية ،تم تطبيق أداة البحث الحالي والمتمثلة في ؛ اختبار في الثقافة القانونية على ذات العينة بعدياً .

- وبعد التطبيق البعدي لأدوات البحث ، تم رصد البيانات التي توصل اليها البحث الحالي ،ومعالجتها احصائياً .

-ثم مناقشة وتفسير النتائج التي تم التوصل اليها البحث الحالي.

-و أخيراً تقديم التوصيات والمقترحات.

جدول (1)

جدول مواصفات اختبار الثقافة القانونية لدى طلاب المرحلة الثانوية من حيث توزيع مفردات الاختبار على مجالات وأبعاد الثقافة القانونية

م	أبعاد / مجالات	معرفي	مهاري	أخلاقي	اتخاذ قرار	اجمالي	الأهمية النسبية
1	مقدمة عامة في القانون	1-3-8-9	2-5-6	7	4	9	%30
2	معارف حول الجرائم المعلوماتية	10-12-14	11-17	15-16	17	8	%26,6
3	التشريع القانوني لمكافحة	19	20-24-25-26	21-28-29-30	18-22-23-27	13	%43 ,3

الجريمة المعلوماتية						
اجمـــــــالي	26,6=8 %	%30=9	23,=7 %3	%20=6	1=30 %00	%100

رابعا: عرض وتفسير نتائج البحث

فيما يلي عرض لأهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الاجابة عن أسئلة البحث والتحقق من صحة فروضه:

أ- نتائج تحليل المحتوى:

أسفرت نتائج تحليل محتوى كتب مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية للعام الدراسي 2019/ 2020 الفصل الدراسي الأول عن النتائج التالية:

جدول (2)

نتائج تحليل محتوى كتب الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية في ضوء أبعاد الثقافة القانونية

الصف	الأبعاد / الكتب	معرفي	مهاري	أخلاقي	اتخاذ قرار	المجموع
1	الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتصالات	0	0	0		0
2	الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتصالات	1	0	0		1

3	الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتصالات	0	0	0	0
المجموع		1		0	1

جدول (3)

نتائج تحليل محتوى كتب الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمرحلة الثانوية في ضوء مجالات الثقافة القانونية

الصف	الأبعاد / الكتب	مقدمة عامة في القانون	معارف حول الجرائم المعلوماتية	التشريع القانوني لمكافحة الجريمة المعلوماتية	المجموع
1	الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0	0	0	0
2	الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0	1	0	1
3	الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	0	0	0	0
المجموع		0	1	0	1

من الجدول (2 ،3) يتضح أنه:

- يتم تقديم ثلاثة مناهج في الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصفوف الثلاثة منها ؛منهجان اجباريان على كل من طلاب الصف الأول والثاني ،أما الصف الثالث فيكون الحاسب الآلي نشاط اختياري للطلاب.

- كل منهج في كل صف دراسي يتمثل في كتاب لكل فصل دراسي تحت نفس المسمى الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- يتمثل منهج الحاسب الآلي وتكتولوجيا المعلومات والاتصالات للصف الأول الثانوي في الفصلين الدراسيين في: 12 موضوع دون تقسيمه لوحدات ،مع تضمنه لأنشطة تنفيذية، كما يقع المنهج في 137 صفحة ،أما منهج الصف الثاني يتمثل في الفصلين الدراسيين في خمس وحدات تشتمل على ثماني موضوعات ،مع تضمنه لأنشطة تنفيذية ،أما منهج الصف الثالث فهو يتمثل في فصلين دراسيين ويتضمن عشرة موضوعات ،ولا يشتمل على وحدات ،وهذا المنهج غير اجباري ،ولكنه عبارة عن نشاط اختياري من حق الطالب اختياره من عدمه .

- جاءت نتيجة تحليل المحتوى في ظل أربعة أبعاد رئيسة هي : معرفي – مهاري – أخلاقي – اتخاذ قرار ، كما تمثلت أيضاً نتائج التحليل في ثلاثة مجالات رئيسة هي: مقدمة عامة في القانون – معارف حول الجريمة المعلوماتية – التشريع القانوني لمكافحة الجرائم المعلوماتية.

- بالنسبة لمجالات وأبعاد الثقافة القانونية تتمثل في مناهج الثلاثة صفوف للمرحلة الثانوية ،سواء في الأهداف أو المحتوى فقط في البعد المعرفي والذي ورد في المجال الثاني مرة واحدة، وهو: معارف حول الجريمة المعلوماتية،وذلك فيما يخص بعض المعارف والمصطلحات المرتبطة بالجريمة المعلوماتية ، وذلك بكتاب الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصف الثاني الثانوي.

- أما بالنسبة لباقي الأبعاد والمجالات لم تتمثل في كتب الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصفوف الثلاثة ،سواء في مكون المحتوى أو الأهداف.

ومما سبق يلاحظ من نتائج تحليل محتوى مناهج كتب مناهج الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للصفوف الثلاثة بالمرحلة الثانوية في ضوء الثقافة القانونية المرتبطة بقائمة مجالات وأبعاد الثقافة القانونية التي سبق اعدادها و الخاصة بالجرائم المعلوماتية مرتبطة بشبكة المعلومات الدولية الانترنت ؛إلى تدني نسبة تضمين تلك الأبعاد والمجالات بمحتوى هذه الكتب.

ب-نتائج فاعلية الوحدة المقترحة:

. قياس صحة فرض البحث والذى ينص على أنه :

يوجد فرق دال احصائياً بين متوسطي درجات طلاب مجموعة(عينة) البحث بين التطبيق القبلي والبعدي في اختبار الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لصالح التطبيق البعدي عند مستوى دلالة 0,05.

ولاختبار صحة هذا الفرض قام الباحث بحساب المتوسط الحسابى ،والانحراف المعيارى ، وقيمة (ت) لبيان دلالة الفروق بين متوسطى درجات طلاب المرحلة الثانوية عينة البحث فى اختبار الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية في التطبيق القبلي والبعدي ،وجدول (4) يوضح المتوسط الحسابى،والانحراف المعيارى ،وقيمة (ت) ، وحساب حجم التأثير η^2 لطلاب المرحلة الثانوية فى اختبار الثقافة القانونية.

جدول (4)

نتائج اختبار ت و حجم التأثير η^2 لمجموعة البحث فى اختبار الثقافة القانونية قبلياً و بعدياً لدلالة الفروق

الثقافة القانونية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	فرق المتوسط	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	حجم التأثير η^2
قبلياً	30	21.1	23.6	29.7	3.9	29	0.01	0.99
بعدياً	30	50.8	12.1					

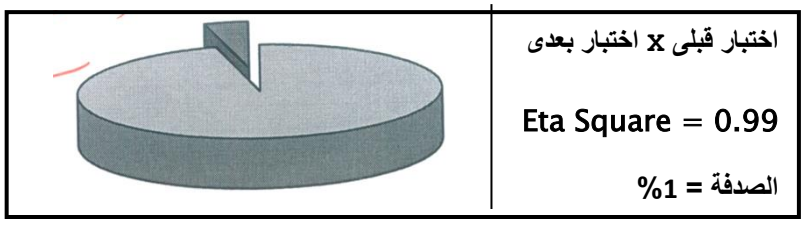

شكل (1) يوضح حجم التأثير للوحدة المقترحة في تنمية الثقافة القانونية

يتبين من الجدول (4) ،والشكل (1) نتائج اختبار صحة فرض البحث، حيث يوجد فرق دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) بين متوسطى درجات الطلاب عينة البحث

فى التطبيق القبلى، والبعدى لاختبار الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لصالح التطبيق البعدى.

ولحساب حجم التأثير للمعالجة التجريبية (الوحدة المقترحة فى التربية القانونية) قام الباحث بإيجاد قيمة (ت) ، وإيجاد قيمة مربع إيتا 2 η ،ويتضح من الجدول (3) حيث إن: 2 η = 99% ، وهذا يعنى أن 99% من التغير الذى حدث فى تنمية الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى الطلاب عينة البحث يرجع إلى المتغير المستقل (الوحدة المقترحة) ،وأن 1% فقط من هذا التغير يمكن تفسيره لعوامل الصدفة (العشوائية) .

وللتأكد من فاعلية الوحدة المقترحة في تنمية الثقافة القانونية لدى أفراد عينة البحث ، تم حساب نسبة الكسب المعدل لبليك لدرجات المجموعة قبليا/بعدياً على الاختبار كما يوضحه الجدول(5).

جدول (5)

متوسطي درجات المجموعة التجريبية على اختبار الثقافة القانونية لدى طلاب المرحلة الثانوية ونسبة الكسب المعدل

متوسط الدرجات في الاختبار القبلي	متوسط الدرجات في الاختبار البعدي	النهاية العظمى للاختبار	نسبة الكسب المعدل
21,1	5 0 ,8	06	1,8

يتضح من الجدو(5) أن نسبة الكسب المعدل(1,8) تقع في المدى الذي حدده بليك (1-2)، وهذا يدل على فاعلية الوحدة المقترحة في ضوء دراسة عينة البحث ،وعلى ضوء هذه النتيجة يكون قد تم قبول فرض البحث الحالى ,وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه بعض الدراسات مثل دراسة كل من (حسام الين حسين،1995) ، ودراسة (عاطف محمد،2005) ، ودراسة (Zubok, 2007) ، ودراسة (ايمان محمد عبدالوارث،2018)، ،ودراسة (محمد السيد ،2011) ،ودراسة ، ودراسة (وائل بن سيف،2019).

وتفسر النتيجة السابقة للبحث الحالي، والتي تشير الى فاعلية الوحدة المقترحة القائمة على التعلم الذاتي في التربية القانونية على تنمية

الثقافة القانونية المرتبطة بالجرائم المعلوماتية لدى طلاب المرحلة الثانوية على أن :

- التعلم يتم عن طريق التواجد والمشاركة الفعالة من كل الطلاب بصفة ذاتية وخاصة في الأنشطة المطلوبة منهم ويعمل على ارتفاع نسبة التحصيل لدى الطلاب كل وفق قدراته وامكاناته.

- طبيعة وخصائص طلاب المرحلة الثانوية ،حيث انها تمثل مرحلة المراهقة، والتي تتميز بميلهم لحب الاطلاع على كل ما هو جديد.

- موديولات الوحدة المقترحة مضمن بها العديد من الأنشطة الفعالة مع استخدام بعض مصادر التعلم المتنوعة التي تسهل عليهم عملية التحصيل.

- استخدام تغذية راجعة باستمرار عند دراسة موديولات الوحدة المقترحة.

- استخدام طريقة الموديولات ،حيث تقسيم المحتوى لوحدات تعليمية صغيرة يتيح فرصة أكثر لعملية التعلم ، حيث يتم التحصيل بطريقة جزئية وينتهي بالفهم العام للموضوع.

- وجود أساليب تقويم كثيرة ومتعددة تعمل على تقييم الطالب لنفسه تقييماً ذاتياً للوقوف على نقاط القوة والضعف في عملية التحصيل.

- حد الاتقان يجعل للطالب سقفاً يقيم نفسه من خلاله من حيث التقدم في عملية التعلم من عدمه.

- التقييمات المختلفة بالوحدة المقترحة يقيس تحقق كل الأهداف الاجرائية الخاصة بالوحدة المقترحة ، وبتصنيفاتها المتعددة دون اغفال لأحدهم.

- محتوى الوحدة لم يغفل أي من جوانب التعلم من معرفي أو مهاري أو وجداني.

- ورد بمحتوى الوحدة السلوك أوالفعل الخطأ، والذي يؤدي للجريمة المعلوماتية مع تصحيح هذا السلوك أو المعتقد ،وما يقابل ذلك من نص قانوني يجرم هذا الفعل غيرالقانوني.

- الوحدة المقترحة مزيلة بقائمة مراجع متخصصة في موضوع الوحدة التي يستطيع أن يلجأ إليها الطالب عند الحاجة.

- الموديولات بها أهم الاخلاقيات والقيم المستخلصة من تعلم الوحدة لجميع موضوعاتها.

– الموديولات تتضـــمن قاموس مصـــطلحات وآخر ترجمة للمصـــطلحات باللغة الانجليزية للتســـهيل على الطالب عملية البحث عن المعلومة حتى في مصـــادر تعلم أجنبية.

– توفير التابلت مع طالب الصـــف الأول الثانوي مع توافر العديد من مصـــادر التعلم المحلية والاقليمية والدولية تجعل له فرصـــة كبيرة لتحصـــيل المعلومة بأكثر من طريقة وأسلوب.

– التعلم الذاتي قائم على حرية المتعلم في اختيار مصـــدر التعلم المناســـب له ،والتحرك بحرية وفق قدراته وامكاناته داخل الموديولات ،وعد الالتزم بوقت تدريس الموديول مادام تخطى حد الاتقان له...ألخ.

– اشـــتملت موديولات الوحدة المقترحة تلخيص لبعض المشـــكلات التي تحدثها الجرائم المعلوماتية منها ؛الاجتماعية – والعلمية – والاقتصادية – والسياسية – والبيئية....ألخ.

– كما تتضـــمن الموديولات على مراجعة نهائية وتلخيص لأهم المعارف الموجودة بموديولات الوحدة المقترحة.

خامسا: توصيات ومقترحات البحث

توصيات البحث:

على ضوء النتائج السابقة يوصى البحث بضرورة الآتى :

– تضـــمين بنـــاء مـــنهج فـــي التربيـــة القانونيـــة بمراحـــل التعلـــيم المختلفـــة بصـــفة عامـــة والمرحلـــة الثانويـــة بصـــفة خاصـــة فيمـــا يخـــص الجـــرائم المعلوماتية.

– تضـــمين الجـــرائم المعلوماتيـــة بمنـــاهج الحاســـب الآلـــي وتكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصـــالات بالمرحلـــة الثانويـــة ومـــا يـــرتبط بهـــا مـــن ثقافـــة قانونية.

– توجيـــه نظـــر أوليـــاء الأمـــور لأهميـــة التربيـــة القانونيـــة فـــي التعامـــل مـــع التكنولوجيا .

– نشـــر المســـؤلين للثقافـــة القانونيـــة بالوســـائل المختلفـــة بـــين فئـــات المجتمع والمرتبطة بالجرائم المعلوماتية.

- تدريب معلمي الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية ،مع نشر الثقافة القانونية المرتبطة بها.

- تعيين خريجي كلية الحقوق لنشر الثقافة القانونية بين العاملين بالتربية والتعليم وطلابها في مراحل التعليم المختلفة .

- تقديم مقرر في التربية القانونية بأقسام تكنولوجيا التعليم ،فيما يخص التعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

- استحداث قسم بكليات الحقوق مختص في الجرائم المعلوماتية.

مقترحات البحث:

على ضوء نتائج وتوصيات البحث الحالي، يقترح البحث الحالى باجراء المزيد من البحوث و الدراسات المستقبلية التالية:

- فاعلية منهج مقترح في التربية القانونية لدى طلاب المرحلة الابتدائية على ضوء القضايا المعاصرة .

- فاعلية مقرر الكتروني في الثقافة القانونية مرتبط بالجرائم المعلوماتية لتنمية القيم التكنولوجية ومهارة اتخاذ القرار لدى طلاب قسم تكنولوجيا التعليم بكليات التربية النوعية.

- فاعلية برنامج وسائط متعددة في الجرائم المعلوماتية لتنمية الوعي القانوني المرتبط بالتجارة الالكترونية لدى طلاب دبلوم الثانوية التجارية المتقدمة.

- أثر برنامج تدريبي على حل المشكلات القانونية لدى معلمي القانون بالمدارس الفنية التجارية.

- برنامج مقترح في التربية القانونية لتعديل السلوكيات الخطأ عند التعامل مع شبكة المعلومات الدولية لدى الطلاب المعلمين بكليات التربية.

مراجع البحث

أولاً: المراجـــع العربيـــة :

- أحمـد حسـين اللقـاني ، علـي الجمـل (1990):*معجـم المصـطلحات التربويـة المعرفة فـي المناهج وطرق التدريس*.عالم الكتب ، القاهرة.
- أحمـد خليفـة الملـط (2006):*الجـرائم المعلوماتيـة*.ط2، دار الفكـر الجـامعي، القاهرة.
- أشـرف عبـد العزيـز يوسـيف (2013):"المـواد الاباحيـة للأطفـال جريمـة معلوماتيـة".*المجلـس العربـي للطفولـة والتنميـة*، المجلـد 5 ، العـدد 20،عـين شمس، سبتمبر.
- أكاديميـة الدراسـات العليـا(2009):"المعلومـات والقـانون".*المـؤتمر المغـاربي الأول*،في الفترة من 28- من29 أكتوبر،طرابلس،ليبيا.
- أنـور محمـد صـدقي(2015):"اضـاءات وتـأملات فـي قـانون الجـرائم الالكترونيـة النظـري الجديـد الصـادر بالقـانون رقـم 14 لسـنة 2014" .*المجلـة القانونيـة والقضـائية*،مركـز الدراسـات القانونيـة والقضـائية،وزارة العدل،قطر،يناير.
- ايمان محمد عبدالوارث(2018):*مقرر مقترح في الثقافة القانونية قائم على المدونات الالكترونية لتنمية الوعي بالمسئولية المدنية المهنية لدى الطالبة المعلمة شعبة جغرافيا*.عبر الموقع http://www.pjas.journals.ekb.eg
- ايمان يسن عبداللطيف(2017): *تنمية وعي معلم التعليم الثانوي بحقوقهم القانونية وواجباتهم المهنية في ضوء ممارسة مهامهم المدنية*.(رسالة ماجستير)،كلية التربية،جامعة المنصورة.
- أيمـن عبـد الحفـيظ عبـد الحميـد(2005): *الاتجاهـات الفنيـة الأمنيـة لمواجهـة الجرائم المعلوماتية*. مطابع الشرطة، القاهرة.
- بكر عبد الفتاح السرحان(2012):*الثقافة القانونية*. عبر موقع http://www.massirra.jo/content

- **ثناء أحمد جمعه(2006): *فاعلية برنامج تعلم ذاتي في تنمية بعض جوانب الثقافة القانونية لدى طلاب كلية التربية*.(رسالة ماجستير)،كلية التربية،جامعة عين شمس.**
- **جاسم خريبط خلف (2013):"التفتيش في الجرائم المعلوماتية" *مجلة الخليج العربي العربي*،المجلد 41،العدد 4، كلية القانون، جامعة البصيرة،العراق.**
- **جمال صالح عبدالحليم(2019):*علانية جرائم الانترنت الأخلاقية*. دار النهضة العربية، القاهرة.**
- **جمعية الحقوقين الكويتية (2018):الثقافة القانونية في المؤسسات التربوية ودورها في المجتمع المدني. *المؤتمر الثقافي الأول ؛ نحو ثقافة قانونية تربوية* ، نوفمبر 2018،الكويت.**
- **حسام الدين حسين عبد الحميد(1995):"الثقافة القانونية لطلاب المرحلة الثانوية".*المؤتمر العلمي السابع للتعليم الثانوي وتحديات القرن الحادي والعشرين*،الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس،القاهرة.**
- **حنان علي ناصر(2017):*دور الجامعات الأردنية في تعزيز مفاهيم التربية القانونية وانعكاسها على العنف الجامعي من وجهة نظر الطلبة وأساتذة الدراسات الاجتماعية*.(رسالة دكتوراه)،كلية التربية،جامعة اليرموك،الأردن.**
- **–حوبة عبد القادر(2010):*مناهج العلوم القانونية*".المركز الجامعي *بالوادي*،معهد العلوم القانونية والادارية.عبر موقع ttps://sites.google.com/site/institutdroiteloued/confe r .**
- **خديجة يوسف محمد نور (2014):*طرق اثبات الجرائم المعلوماتية؛دراسة مقارنة*. (رسالة ماجستير) ،كلية الشريعة والقانون ، جامعة أم درمان الاسلامية،السودان.**

- **سعد الكمالي (2015):"حظر الجرائم المعلوماتية".*المؤتمر الأول للجرائم المعلوماتية ،كلية علوم الحاسب والمعلومات*،جامعة الامام محمد سعود،المملكة العربية السعودية ، نوفمبر.**
- **سعيد عدنان خالد (2012):*حماية المستهلك الالكتروني*. الجامعة الجديدة،الأسكندرية.**
- **سلمى فضل الصعيدي(2004):*التربية القانونية للمعلمين*.دار فرحة للنشر والتوزيع،القاهرة.**
- **صقر يوسف (2013):*الجريمة المرتكبة عبر الانترنت*. كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولود معمري،الجزائر.**
- **صورية بورباب(2017):"تنامي الجريمة المعلوماتية في المجتمع العربي".*المؤتمر الدولي المحكم،الجريمة والمجتمع*،مركز البحث وتطوير الموارد البشرية والناس، ديسمبر،عمان.**
- **عاطف محمد السعيد(2005):فاعلية برنامج في التربية القانونية قائم على الأنشطة المصاحبة لمنهج التاريخ بتالمرحلة الثانوية. *مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية*،القاهرة.**
- **عائض بن سلطان البقيمي(2012):"الثقافة الحقوقية في المجتمع. *معهد الدراسات الدبلوماسية*،وزارة الخارجية، ،العدد 59،فبراير،الرياض،المملكة العربية السعودية.**
- **عبد المعطي رمضان الأغى(2014):"التربية القانونية كمدخل من مداخل تطوير منهج الدراسات الاجتماعية".*مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية*،العدد 57،فبراير،كلية التربية.جامعة عين شمس.**
- **عرفات مفتاح معيوف(2013):"دور التليفزيون في الثقافة القانونية".*مجلة جامعة الزيتون*،العدد 7،السنة الثانية،ليبيا.**
- **علاء الدين محمود ابراهيم (2012):"هل الثقافة القانونية للموظف حصن أمان عند الاعتصام والتظاهر؟". *اتحاد جمعيات التنمية الادارية*، المجلد 49 ،العدد 3:يناير،القاهرة.**

- **علي ابراهيم حسن طوالبة(2009):*أثر برنامج تعليمي قائم على المفاهيم القانونية في تنمية الثقافة القانونية واتجاهات الطلبة نحوها لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا لمبحث التربية الوطنية*.(رسالة دكتوراه)،كلية التربية،جامعة اليرموك،الأردن. عبر موقع http://www.search.mandumah.com**
- **عياد الحلبي خالد (2011):*اجراءات التحري والتحقيقات في الحاسوب والانترنت*. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.**
- **عيد عبدالغني الديب(2008):"الثقافة القانونية في منهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الثانوية؛دراسة تقويمية".*المؤتمر العلمي الأول* ،تربية المواطنة ومناهج الدراسات الاجتماعية،الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية،يوليو،جامعة عين شمس،القاهرة.**
- **غنيمي مهنى(2006):*التربية والثقافة القانونية*.مطابع جامعة المنصورة،المنصورة.**
- **فرج عبده بيصار(2017):*الثقافة التكنولوجية والمواطن العربي*.المكتبة العصرية،المنصورة.**
- **فرج عبده فرج (2017):" فاعلية توظيف موقع بنك المعرفة المصري في تنمية الوعي السياسي الالكتروني وعلاقته بالمفاهيم التكنوسياسية لدى طلاب المرحلة الثانوية".*مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*،العدد87،الجزء الثاني،يوليو.**
- **كلية الحقوق والعلوم السياسية(2014):الثقافة القانونية ودورها في تنمية المجتمع.*الملتقى الدولي*، في الفترة من 15 –16 ديسمبر 2014، جامعة زياد عاشور، الجزائر.**
- **لبنى مخلد عطا الله(2013):"الثقافة القانونية؛دراسة في قانون العقوبات الأردني".*المجلة العربية للدراسات الأمنية*،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،المجلد 29،العدد 57.**
- **ماهر اسماعيل صبري،محب كامل الرافعي(2003):*التقويم التربوي؛أسسه واجراءاته*.ط3،طبعة مزيدة ومنقحة،مكتبة الرشد للنشر والتوزيع،الرياض.**

- **مبارك بن ناصر الهاجري (2010):"المجتمع وثقافة القانون". *المجلة القانونية والقضائية*،مركز الدراسات القانونية والقضائية ،وزارة العدل ،السنة 4،العدد2،قطر.**
- **محمد السيد محمد(2011):"واقع الثقافة القانونية في مناهج المرحلة الثانويةالعامة".*مؤتمر ثورة 25 يناير ومستقبل التعليم في مصر*،معهد الدراسات التربوية ،جامعة القاهرة.**
- **محمد بن أحمد بن علي(2017):"الأمن السيبراني والجهود الدولية لمكافحة الجرائم عابرة القارات".مجلة الأمن والحياة، المجلد 37،العدد427،جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض.**
- **محمد حماد مرهم الهيتي (2018):*جرائم الحاسوب؛ما هيتها،موضوعها ،أهم صورها والصعوبات التي تواجهها* .دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن.**
- **محيي محمد سعد(2008):*أسس الثقافة القانونية وأهميتها للانسان في عصر العولمة*. المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية.**
- **مختارية بوزيدي (2017):"ما هية الجريمة الالكترونية"*.أعمال الملتقى الوطني،آليات مكافحة الجرائم الالكترونية في التشريع الجزائري*، مركز جيل البحث العلمي،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان،29 مارس، الجزائر.**
- **مدحت محمد عبد العزيز(2015):*الجرائم المعلوماتية الواقعة على النظام المعلوماتي؛دراسة مقارنة* .مطابع جامعة طنطا.**
- **المركز العربي للوعي بالقانون(2014):*البرنامج العربي للثقافة القانونية للعام العلمي 2013- 2014*.القاهرة.**
- **مصطفى الفضالي(2016):"الوعي القانوني".*مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية*،العدد 12،فبراير،المغرب.**
- **مصطفى الفضالي(2016):الوعي القانوني. *مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية*،عدد 12،المغرب.**

- **مصطفى بلعور(2017):مساهمة المجتمع المدني في نشر الثقافة القانونية في الجزائر.*مجلة دراسات* ،جامعة عمار ثليجي،الأغواط،الجزائر، عدد 52، مارس 2017.**
- **منى محمد السيد الحرون(2013):الثقافة القانونية لدى طلاب الجامعات ؛ دراسة تحليلية للتشريعات المنظمة للحياة الجامعية. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*،الجزء 4،عدد 37،مايو 2013.**
- **المهدي حاتم(2018):"خصائص الجريمة المعلوماتية".*مجلة الارشاد القانوني*،المجلد 2،العدد 3،المغرب.**
- **نجاة عرفة(2009):*فاعلية برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتحقيق بعض أهداف التربية القانونية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية*.(رسالة ماجستير)،كلية التربية بقنا،جامعة جنوب الوادي.**
- **وائل بن سيف بن سالم الهنائي(2019):*فاعلية برنامج مقترح لتدريس الثقافة القانونية لدى طلاب الصف العاشر من التعليم الأساسي في محافظة الداخلية بسلطنة عمان*.(رسالة دكتوراة)،جامعة العلوم الاسلامية الماليزية.**
- **وائل محمد عبد الرحمن (2015):"الجهود الدولية في مكافحة الجرائم المعلوماتية والصعوبات التي تواجهها".*المؤتمر الدولي الأولي لمكافحة الجرائم المعلوماتية ICACC*،كلية علوم الحاسب والمعلومات،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، نوفمبر الرياض ، المملكة العربية السعودية.**
- **وزارة الدولة لشؤن مجلس النواب بالتعاون مع المركز العربي للوعي بالقانون(2013):*المؤتمر العربي الأول لتنمية ثقافة الوعي القانوني والوطني في الدول العربية في* . الفترة من 10-11 مارس 2013 ، بغداد ، جمهورية العراق.**
- **وسيلة بوحية (2015):"صعوبات التحقيق واثبات الجرائم المعلوماتية قانوناً وقضاءً وأساليب مواجهتها مع عرض وتقدير تجارب بعض الدول العربية والأجنبية". *المؤتمر الدولي الأولي لمكافحة الجرائم المعلوماتية ICACC*،كلية علوم الحاسب والمعلومات،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، نوفمبر الرياض ، المملكة العربية السعودية.**

- **ثانياً: المراجـع الأجنبيـة :**

- **Bailey, Thomas (2003): *Widespread Awareness and Modest Use of Accessible technology*. Available at.http://www.monchester.oc. ukleduwtion/ post graduate student.**
- **Brown ,Sherri (2005): *Advance in New Technology, Awareness Making Churches Safer for Future Generation*. Available at http://www.d.13xicon. com/letterdc.htoml.**
- **Dave Cowan (2004): *Legal Consciousness: Some Observation The Modern Law Review Limited, Blackwell Publishing, V67, No 6.***
- **Moswela,B (2008): Knowledge Of Educational Law ; An Imperative To The Teacher's Practice . *International Journal Of Life Long Education, 27 l , PP 93-105*.**
- **Nessel , Paupla . A (2002): *Youth Courts in Law Related Education* .Eric Identifier, Ed 464023.**
- **Priester,Paul E.(at.al) (2008):"An Analysis of Content And Instructional Strategies In Multicultural Counseling Courses ".*Journal of Multicultural Counseling And Development*,V36,n 1Jan,pp 29-38,Eric ej 786167.**
- **Susan Silbery(2010):"Legal Culture Legality , Handbook Of Cultural Sociology , London And New York .**
- **Wagner , P(2006):"Perception Of The Legal Literacy Of Educators And The Implications For Teacher Preparation**

Programs Unpublished Doctoral Dissertation , Kent State University , Aat 3227423 .

- **Zubok, I. A; Chuprov ,V(2007): *The Legal Cultures of Young People From The Stand Point Of Transformation Strategies , Russian Education Society ,* V49,n7,pp73-91. .open doc.**
- **https://www.moalem.net**
- **https://www.dorar-aliraq.net/threads/145275**
- **https://www.manhal.net**
- **https://www.youm7.com**